

ديون الحلفاء ومستقبل أوروبا

خرج الحلفاء من الحرب وانكسرت دائنة وحلفاؤها كلهم مدينون لها بأكثر من التي مليون من الجنيهات . والرائخ في الاذهان ان فرنسا خسرت أكثر مما خسرت انكسرت وان من ادلة ذلك ان الجنيه الانكليزي لم يزل على قيمته الاسمية واما الفرنك الفرنسي فقد خسرت نحو ثلاثة ارباع قيمته . ولكن يتضح لدى امعان النظر ان خسارة انكسرت المالية اكبر جداً من خسارة فرنسا اذا لم تستوف ما لها من الدين على حلفائها ولم توف فرنسا ما عليها من الدين لانكسرت واميركا . فقد ذكرنا في مقتطف مارس تقلاً عن تقرير نقابة اصحاب البنوك انه اذا وزعت ثروة انكسرت على سكانها اصاب النفس منهم ٢٩٨ جنيهاً واذا وزعت ثروة فرنسا على سكانها اصاب النفس منهم ٢٩٧ اما قبل الحرب فكانت ثروة الانكليز اكثر من ثروة الفرنسيين فقد اثبتنا في مقتطف سبتمبر سنة ١٩١٢ في الكلام على « الثروة العمومية والنفقات الحربية » انه يصيب النفس في انكسرت من ثروتها ٣٥٠ جنيهاً وفي فرنسا من ثروتها ٣٠٠ جنيهاً لا غير

وسأله ديون الحلفاء تشغل البال جداً وقد تدعو الى حرب أخرى لا تبي ولا تذر . وهي ليست مقصورة على الحلفاء بل تشمل الولايات المتحدة الاميركية . وقد اطلعنا الآن على مقالة مهيبة في هذا الموضوع للشريف فيليب سوندي الذي كان وزيراً للمالية في وزارة العمال الماضية فاتعظنا منها ما يلي قال

منذ عهد قريب باحث سفير فرنسا في واشنطن الحكومة الاميركية في ما على فرنسا من الدين لاميركا على صورة غير رسمية فقال الناس في انكسرت على ما لا نهم نحن باسم ما لنا من الدين على فرنسا وهو اكبر مما عليها لاميركا ونلج في تناقضه . وقد انكرت الحكومة الفرنسية انها تكلمت مع اميركا في اسم الدين كلاماً رسمياً ولكنها لم تنكر ان سفيرها تكلم كلاماً غير رسمي . والظاهر انها قصدت ان تعميم عرد اميركا لتبري سبيلاً لا يفتأها على طريقة سهلة تؤثر في ما ينتظر من البحث مع انكسرت لا يفتأه دينها . ومما يكن السبب الذي دعا سفير فرنسا الى البحث في دينها لاميركا فان طرق هذا الموضوع الآن جعل ملايين من سكان أوروبا واميركا يلتفتون اليه ويهتمون به ويقولون ان لا بداً للديون من ان يوفي ما عليه للدائن . وهاك تفصيل الديون التي لانكسرت على حلفائها محو بمصرعها الى ٣٠ مارس

سنة ١٩٢٤ بنموط ٥ في المائة سنوياً حسب الاتفاق وقت الدين

على روسيا ٠ ٢٢٢ ٥٤٦ ٠٠٠

على فرنسا ٠ ٦٢٣ ٢٧٩ ٠٠٠

على إيطاليا ٠ ٥٥٣ ٣٠٠ ٠٠٠

على سائر الحلفاء ٠ ١٠١ ٨٠٣ ٠٠٠

٢٠٠٠ ٩٢٨ ٠٠٠

وعلى انكترا دين لاميركا بلغ ٩٤٠ ٥٠٠ ٠٠٠ في ٣١ مارس سنة ١٩٢٤ وهي نفي منه الآن كل سنة ٣٠ مليون جنيه يدفعها الشعب الانكليزي وقد بلغ ما دفعه منذ عقد الهدنة الى الآن مما استدانته حكومته مدة الحرب من غير شعبها ٣٦٠ مليون جنيه. والاموال التي اعطتها الحكومة الانكليزية لحلفائها لم تكن في خزائنها بل استدانته بعضها من شعبها واستدانته الباقي من اميركا وهذا هو سبب ما عليها من الدين لاميركا وهي قائمة الآن بائناً ربا ما عليها من الدين لشعبها ولاميركا. ولو نسقت ديونها على حلفائها وتناضت رباها لاوقت منه ربا ما عليها من الدين لاميركا وافاض معها ٢٥٠٠٠٠٠٠ من الجنيهات كل سنة تخفف بها ضريبة اليراد عن عاتق المحول البريطاني

وقد نشر الميوكنتل وزير المالية الفرنسي كشافاً مهياً ذكر فيه مركز فرنسا المالي ولم يذكر الى ما على فرنسا من الدين لبريطانيا ولا لاميركا بل قال « ان العدل يقضي على ما يظهر بان تجمع نفقات الحرب كلها وتوزع على ممالك الحلفاء حسب ثروة كل مملكة منها من غير التفات الى ما قضت به الضرورات الخصوصية » وهذا كلام صريح في انه يعتقد ان فرنسا غير مطالبة بدينها بل الطالب به الحلفاء جميعهم حسب ثروة كل منهم

ثم فصل الميوكنتل رأيه بقوله ان فرنسا وايطاليا فقيرتان وبريطانيا واميركا غديتان وان ما حملته فرنسا وايطاليا من نفقات الحرب هو اكثر مما يجب ان تحملها اذا قوبلت ثروتها بثروة بريطانيا واميركا. وزد على ذلك ان فرنسا كانت ميدان القتال وهذا زاد ما تحملته من خسائر الحرب فضل حلفائها ان يحملوا جانباً مما يلزم لتعمير ما خرب منها. وقال ايضا ان بريطانيا واميركا اخذتا جانباً كبيراً من الربح الذي رجته معاملها مما صنعتها لفرنسا لما اخذتاه من الربح يجب ان يطرح من الدين الذي على فرنسا

ومما قاله رئيس الحزب الاشتراكي في مجلس النواب الفرنسي حديثاً ان حصة

بريطانيا من التعويض الذي يرثه من المانيا هي أكثر مما يحق لها فيجب ان تحسب الزيادة وفاء لجانب من دين فرنسا». مع ان بريطانيا تأخذ من التعويض ٢٢ في المائة فقط وفرنسا تأخذ ٥٢ في المائة

والظاهر ان ايطاليا تنظر الى دينها كما تنظر فرنسا وقد زاد احد رجالها فقال ان بريطانيا مديونة لها وان تصفية دينها مع اميركا ليست ممّا يوجب على فرنسا وايطاليا ان تصفيا دينهما معاً. وان تصفية دينها مع اميركا صفقة رابحة لها لانها تقضي الى زيادة اعمالها وزيادة ربحها

ثم ذكر المستر ستودن ما ذكرناه في مقتطف مارس الماضي من نفقات الحرب بالنسبة الى السكان تقيلاً عن نشرة شركة اصحاب البنوك وهو انه خصّ النفس في بريطانيا من نفقاتها الحربية نحو ٥٢٥ ريالاً وفي فرنسا ٢٨٠ ريالاً وفي ايطاليا ١٢٤ ريالاً ونصف ريال وفي روسيا ٤٤ ريالاً وفي اميركا ١٧٢ ريالاً. اي خصّ النفس في بريطانيا من نفقات الحرب أكثر ممّا خصّ النفس في فرنسا وايطاليا وروسيا معاً وان نفقات انكلترا الحربية تبلغ نحو ٣٤ في المائة من ثروتها ونفقات فرنسا تبلغ نحو ١٩ وثلاث في المائة من ثروتها ونفقات ايطاليا تبلغ نحو ٢٠ ونصف في المائة من ثروتها. والآن تدفع بريطانيا كل سنة فوائد لديون الحرب نحو ٣٧ في المائة من دخلها السنوي واما فرنسا فلا تدفع الا نحو ٢٥ ونصف في المائة من دخلها. والسبب في ذلك ان بريطانيا تحيي من كل نفس من شعبها ١٥ جنيهًا و ١٨ شلنًا واما فرنسا فتحيي من كل نفس من شعبها بما يعادل ٤ جنيهات وثلثًا وثلث شلن. وفي العام الماضي بلغ ما جبت انكلترا من شعبها ٧١٨ مليونًا من الجنيهات واما ما جبت فرنسا من شعبها فبلغ ٢٣٥ مليونًا من الجنيهات مع ان ثروة انكلترا تبلغ الآن ١٥ الف مليون جنيه و ثروة فرنسا تبلغ ١٢ الف مليون فلر كانت الضرائب في فرنسا نسبة الى ثروتها كالضرائب في انكلترا نسبة الى ثروتها فوجب ان تحيي فرنسا من شعبها ٥٧٤ مليونًا من الجنيهات لا ٢٣٥ مليونًا فالفرق وهو ٣٣٩ مليونًا لوجبت لوقت ديونها بسهولة

ومن رأي المستر ستودن ان فرنسا الآن اغنى منها قبل الحرب فقد كانت مقدار صادراتها ٢٢ مليون طن سنة ١٩١٣ فصار نحو ٢٥ مليون طن سنة ١٩٢٣ وكان مقدار وارداتها ٤٤ مليون طن سنة ١٩١٣ فصار نحو ٤٥ مليون طن سنة ١٩٢٣ ومتوسط

أجرة العامل فيها الآن نحو أربعة اضعاف ما كان قبل الحرب. وقد تمكنت من اقتراض مبالغ كبيرة لبعض الدول الصغيرة في شرق أوروبا لأغراض حربية وعندها قوة طيران عظيمة جداً لا غرض منها إلا تهديد انكلترا وقد استردت الاثناس والورين وهما من اخصى البلدان في المعادن نصار لها السلطة على تجارة الحديد والفولاذ

ثم التفت الى اميركا فقال انها دخلت الحرب بمد تشوبها بأربع سنوات وبعد ان اجتاح الحلفاء منها ذخائر حربية وغيرها بنحو ١٢ الف مليون ريال او نحو الفين وخمسمائة مليون جنيه . وقد قال الرئيس ولن حينما دخل الحرب « ليس لنا غاية ذاتية ولا نبغي امتلاك بلاد ولا نطلب تعويضاً لانفسنا عمّا نفقده من المال ونخسره من النفوس بمحض ارادتنا » ولما مدت اميركا يديها لاقتراض الحلفاء ما اقتضوه منها لنفقات الحرب قال وزير المالية الاميركية « ان هذه القروض ضرورية لحمايتنا (اي لحماية اميركا) الحربية والاقتصادية ولراحتنا » . فاذا كانت سلطة اميركا قد قفت عليها بالاشتراك في الحرب سنة ١٩١٧ انفصلتها هذه كانت تقضي عليها بالاشتراك في الحرب سنة ١٩١٤ فلما اشتركت مع الحلفاء حينئذ لتصير مدة الحرب ولقمت نفقات الحلفاء وخسائرهم . ثم انها تأخرها عن الاشتراك في الحرب وبعثت من فرنسا اكثر من الف وخمسمائة مليون جنيه كما تقول نقابة اصحاب البنوك

ومع ذلك كله فبريطانيا عرضت ان تنازل عمّا لها من الدين وعن التعويض الذي يحق لها من ألمانيا اذا كانت تعني من ايفاء ما عليها من الدين لاميركا او اذا كان الحلفاء وألمانيا يتدبّرون لها سوية الاقساط التي تعهدت بدفعها لاميركا . وخير من ذلك الناه الديون كلها فحصر اميركا بهذا الالف التي مليون جنيه وانكلترا الف مليون جنيه واذا لم يحسن الوقت لهذه التسوية وجب البحث عن تسوية اخرى وقتية والعمل بها لان صبر الشعب البريطاني قارب الفراغ ويتعذر عليه ان يوقى دين اميركا ولا يستوفي شيئاً من ديونه ولا بدء من ان يأخذ من مديونيته ومن ألمانيا ما يوقى به دين اميركا . وهو لا يرضى ان يتوقف ايفاء مديونيته له على ما يأخذونه من ألمانيا من التعويض ولكنه يرضى ان تقاس ما يُطلب له منهم بمقدار ما يأخذهُ من ألمانيا

هذه خلاصة ما ذكره الوزير سوندرن وسنرى كيف تقضى مشكلة الديون او ما

تقضى اليه